

«حماس» تحذر الاحتلال من رفض التهدئة «الجهاد» تلتزم بالاتفاق ولا تقره... وباراك يرى الوقت «للمواجهة»



فتى فلسطيني يسرق نظرة على جنث شهداء فلسطينيين في غزة أمس (محمد سالم - رويترز)

الإرهابيين في غزة»، وأشارت صحيفة «هارتس» إلى أن إسرائيل تجرّ إلى الهدنة جراً يضغط من مصر، وبسبب خشية الحكومة الإسرائيلية من الثمن الذي سيتكبده الجيش الإسرائيلي على صعيد الخسائر البشرية إن هي قررت اجتياح القطاع. وعن مجزرة بيت حانون أول من أمس، التي أودت بحياة امرأة وأطفالها الأربعة، قال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إن تحقيقاً أولياً أشار إلى أن طائرة حربية إسرائيلية استهدفت مجموعة من رجال المقاومة بصاروخين سقطا عند باب منزل آل معتوق مباشرة، ما أدى إلى مقتل أحد أفراد المقاومة، ودمرت الشظايا باب منزل أبو معتوق لتنتشر داخله». من جهته، أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عن أسفه لاستشهاد المواطنة الفلسطينية وأطفالها الأربعة في القصف الإسرائيلي، إلا أنه حمل «حماس» مسؤولية مقتل المدنيين جراء القصف الإسرائيلي. وقال، خلال افتتاحه اجتماع الحكومة، إن مسلحي «حماس» ينشطون داخل تجمعات سكنية، ويحولون بذلك سكان غزة إلى جزء لا يتجزأ من حربها على إسرائيل». وعين الجيش الإسرائيلي ضابطاً برتبة عقيد لإجراء تحقيق في المجزرة، على أن يقدم اليوم ما توصل إليه. ميدانياً، أعلنت مصادر طبية فلسطينية، استشهاد مريضتين هما سعاد سعيد قشلة، وإنعام فراج أبو مر، جراء منع قوات الاحتلال الإسرائيلي لهما من مغادرة القطاع لتلقي العلاج في الخارج.

والديمقراطية لتحرير فلسطين. وفيما تبحث فصائل المقاومة الفلسطينية في القاهرة في عرض التهدئة للوصول إلى موقف فلسطيني موحد قبل الزيارة المرتقبة لسليمان لإسحاقيل، علمت «الأخبار» من مصادر فلسطينية أمس، أن حركة الجهاد الإسلامي لن توقع إعلان التهدئة، وستحتفظ لعدم تزامن التهدئة في الضفة الغربية مع غزة، لكنها ستوقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل التزاماً بالجماع الفلسطيني. وأشارت المصادر، التي اشترطت عدم الكشف عن اسمها، أن وفد الجهاد الإسلامي الذي يتكون من نائب الأمين العام للحركة زياد النخالة، وممثل الحركة في لبنان أبو عماد الرفاعي، سيلتزم المسؤوليين المصريين التزام الجهاد بالتهدئة بتحفظ، من دون توقيعها الاتفاق. وبرزت المصادر ذلك بالقول إن توقيع التهدئة «يعني إقراراً فلسطينياً بانقسام الضفة الغربية عن غزة، وترسيخ الوضع الفلسطيني الشاذ، وهو ما ترفضه معظم الفصائل الفلسطينية وتصر على أن تشمل التهدئة الضفة والقطاع». بدوره، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إن «الوقت الآن هو للمواجهة مع حماس أكثر منه للتهدئة». وأضاف: «في الوقت الراهن، نخوض مواجهة مع حماس، هذه طريقة أفضل لوصف ما يجري أكثر من الحديث عن الهدنة». وتابع أن «حماس مسؤولة عن العنف التي تعرض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر. إسرائيلي ستواصل التحرك ضد

رام الله - أحمد شاكر
غزة - رائد لافي

في وقت تجري فيه فصائل فلسطينية مباحثات في القاهرة للاتفاق على التهدئة مع إسرائيل، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن الوقت الآن هو للمواجهة مع «حماس»، التي هدّدت سلطات الاحتلال بـ«دفع ثمن غال» إذا لم توافق على الهدنة. وقال القيادي في «حماس» محمود الزهار، في لقاء سياسي أمام أنصار الحركة في الجامعة الإسلامية في مدينة غزة: «إذا قررت إسرائيل الرفض، فإنها ستدفع ثمناً كبيراً لرفضها. نحن شعب محاصر، وليس أمامنا إلا أن نستخدم كل أدواتنا للدفاع عن أنفسنا ضد إسرائيل». وشدد الزهار على أن «إسرائيل لديها 200 رأس نووي، ولدى الشعب الفلسطيني 200 ألف رأس يريدون الاستشهاد وتفجير أنفسهم في الإسرائيليين». إلا أنه أعرب عن اعتقاده بالالتزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتهدئة، مشيراً إلى أن مدير الاستخبارات العامة المصرية عمر سليمان سيتكفل بإعلان ساعة الصفر للتهدئة إذا وافقت إسرائيل عليها خلال زيارته المرتقبة الأسبوع المقبل. ورفض الزهار مواقف بعض الفصائل الفلسطينية التي انتقدت التهدئة، قائلاً إن «هذه الفصائل رفضت المشاركة في المؤتمر المناهض لأنابوليس بسبب المليون ونصف المليون دولار التي قدمت لها من الرئيس أبو مازن»، في إشارة غير مباشرة إلى الجبهتين الشعبيتين

فصائل المقاومة أمام «أمر الواقع» الحمساوي

نهاية المطاف، بعدما حصلت الحركة على تعهد مصري بـ«فتح معبر رفح والاستمرار في ذلك»، ما يعني حكماً كسر الحصار عن القطاع حتى في ظل الرفض الإسرائيلي للاتفاق. قد لا تكون البنود محففة لباقي الفصائل، ولكنها بلا شك همشت دورها ووضعتها في خانة «التابع» للحركة الإسلامية. وهي إن كانت مستعدة لتحدي الموقف المصري بالرفض، إلا أنها بالتأكيد غير قادرة على الوقوف في وجه الغضب الشعبي، حتى من أنصار «حماس». إذا رفضت الاتفاق، ولا سيما أن الوضع المعيشي في القطاع وصل إلى درجة غير مسبوقه من البؤس. «حماس» أيضاً حاولت التغطية، خلال الاجتماع الفصائلي، على التهميش الذي لحق بحركات كان لها دورها التاريخي في مسار النضال الفلسطيني، وخصوصاً الجبهتين الشعبيتين والديمقراطية لتحرير فلسطين. وأخذ ممثلو

مع الفصائل في غزة عبر تلاوة بعض بنوده، التي تنص خصوصاً على أن انتقال التهدئة إلى الضفة سيكون «بصورة متدرجة خلال ستة أشهر» وأن رفض إسرائيل للاتفاق لا يعني

الاتفاق بموافقة الأطراف كافة عليه، وبالتالي فهي رمت الكرة في ملعب الفصائل أولاً، ثم «الملعب الإسرائيلي»، كما قال رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية.

الوفد الفصائلي لا يبدو في موقف يُحسد عليه في القاهرة، وهو لا يملك الكثير من هامش المناورة بعد موافقة «حماس»، حتى إنه لا يملك إلا خيار القبول بشروط التهدئة، وإن كانت بعض الفصائل غير موافقة عليها، ولا سيما بالنسبة إلى حركة «الجهاد»، التي كانت ولا تزال تصرّ على شمول الضفة الغربية باتفاق التهدئة، وهو ما قد يدفعها إلى الائتلاف عبر رفض المصادقة على الاتفاق، وفي الوقت نفسه الالتزام بوقف عمليات المقاومة انطلاقاً من القطاع. أوراق الوفد الفصائلي محدودة في التفاوض مع المسؤولين المصريين، الذين يتوقعون قبولاً من دون مناقشة، ولا سيما أن «حماس» حاولت تسويق الاتفاق خلال اجتماع مغلق

الحركة وضعت باقي الفصائل في مواجهة مع السلطات المصرية والشارع الفلسطيني

حسام كنفاني

يبدو وفد الفصائل الفلسطينية، الموجود حالياً في القاهرة للمفاوضة على التهدئة، في موقف حرج بعد الموافقة التي أعلنتها حركة «حماس» الأسبوع الماضي على اتفاق الهدنة المعدل، ولا سيما أن الحركة الإسلامية تمثل ثقلًا عسكرياً يتجاوز باقي الفصائل، على الأقل بالنسبة إلى إسرائيل، التي تراها أساس أي عمل مقاوم ينطلق من قطاع غزة. زيارة الوفد الفصائلي من المفترض أن تؤدي إلى إضفاء طابع «وفاق وطني» على التهدئة المفترضة، وتصب في إطار مسعى «حماس» إلى إظهار عدم تفرداها في قرارات الحرب والسلام في قطاع غزة، رغم أن الأمر معاكس لذلك تماماً؛ فالحركة وضعت باقي الفصائل حالياً في مواجهة مع السلطات المصرية، ومع الشارع الفلسطيني، ولا سيما أنها ربطت تطبيق

تل أبيب تخشى «خطف» مؤتمر الدول المانحة غداً

إسرائيل على حركة الناس والبضائع في الضفة. وسيعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، وستكون إسرائيل ممثلة بوزيرة الخارجية تسيبي ليفني. يُشار إلى أن الهدف الرسمي من المؤتمر هو متابعة مليارات الدولارات التي جُمعت في المؤتمر السابق في نهاية العام الماضي في باريس، الذي كان يهدف إلى بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. ومن المتوقع أن يُناقش على هامش المؤتمر التقدم في «عملية أنابوليس» والوضع في قطاع غزة، وعقد مؤتمر سلام آخر في موسكو، وذلك من قبل ممثلي الرباعية الدولية، الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ويحاول مبعوث الرباعية الدولية، طوني بلير، المشارك في المؤتمر، أن يقنع إسرائيل بعرض تسهيلات أخرى في الضفة الغربية، مثل إزالة بعض الحواجز ومنح تصاريح مرور. إلى ذلك، قدمت مصر قبل أيام شكوى ضد إسرائيل إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن والرباعية الدولية، بسبب الأوضاع في قطاع غزة. وجاء في الشكوى التي كتبت بصيغة حسادة أن مصر تؤكد أن هناك أزمة إنسانية في قطاع غزة، وأن هذه الأزمة من الممكن أن تؤدي إلى حصول انفجار وتصعيد خطير في المنطقة.

قامت بها، لتسهيل حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، في مقابل الإنهماك الواسع بالعقوبات التي فرضت على قطاع غزة. وأضاف المصدر أن هذه المستندات لا تتطرق إلى مواصلة «حماس» إطلاق الصواريخ وتنفيذ العمليات على المعابر الحدودية للقطاع، الأمر الذي أدى إلى تقليص كمية الوقود والمنتجات الأخرى الداخلة إلى القطاع. وفي هذا السياق، أعرب مسؤولون إسرائيليون عن استيائهم من النروج التي تترأس منتدى الدول المانحة، ومن بريطانيا الدولة المضيفة، لأنهما قررتا تنفيذ «خطف» المؤتمر وجرّته للمعمل على هذه القضايا. وكشفت «هارتس» عن أن إسرائيل درست في البداية عرقلة المؤتمر، إلا أنه تقرر في النهاية العمل بصورة دبلوماسية للجم الانتقاد، إن لم يكن بالإمكان شطبها. وأوردت الصحيفة أنه يبدو من المعلومات المتوافرة لدى إسرائيل، أنه سيوجه انتقاداً في المؤتمر لعدم سعي الحكومة الإسرائيلية إلى تحسين ظروف الحياة في الضفة. كما من المتوقع أن يعرض البنك الدولي تقريراً يفيد بأن 7.7 مليارات دولار التي جمعت كدعم في المؤتمر المنعقد في باريس لم تساعد السلطة، بسبب القيود التي تفرضها

«هارتس»، في لجم الانتقادات الموجهة إليها، فقد جاء في مستندات التحضير للمؤتمر التي أرسلت إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هناك تدمراً مما وصف بـ«التركيز على حصار قطاع غزة، بدلاً من بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية». ونقل عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن هذه المستندات لا تتضمن أي ذكر للخطوات، التي تدعي إسرائيل أنها

علي حيدر

ذكرت صحيفة «هارتس» أمس أن إسرائيل تعمل على تخفيف حدة إدانتها المتوقعة خلال مؤتمر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، المقرر عقده غداً في لندن، الذي تدل المعطيات على أنه سيوجه انتقاداً لاذعاً للدولة العبرية بسبب سياستها المتبعة في قطاع غزة. ورغم أن إسرائيل نجحت، بحسب



بلير وفريغ في ضواحي القدس الشرقية أمس (أحمد غزيلي - أ ف ب)

يدلين يحذر من «هجوم نوعي» فلسطيني في ذكرى قيام إسرائيل

حذر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء عاموس يدلين، خلال اجتماع الحكومة الأسبوعي أمس، من أن شعبة الاستخبارات تشخص وجود نية لدى المنظمات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة لتنفيذ هجوم «نوعي» في الذكرى الستين لقيام إسرائيل التي تصادف يوم الخميس من الأسبوع المقبل. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن يدلين قوله إن شعبة الاستخبارات العسكرية «تلاحظ وجود نية لدى المنظمات الإرهابية لتنفيذ هجوم نوعي في يوم الاستقلال شبيه بهجوم ليلة عيد الفصح اليهودي، وقد يكون هذا هجوماً يشمل اختطاف جندي إسرائيلي، أو تفجير سيارة مفخخة». وقال يدلين إن «حماس تسعى لاختراق الحصار على قطاع غزة لكن مصر مصرة على منعهم من ذلك، لذلك «فإن من الممكن أن يحاولوا اختراق المعابر مع إسرائيل وهناك إمكانية لأن ينفذوا اختراقاً عسكرياً مثلما فعلوا عشية عيد الفصح اليهودي».

وأضاف يدلين أن «الجنح العسكري لحماس يتعزز، لكن القيادة السياسية لا تزال تقود الخطوات على الرغم من عدم وجود شخصية مهيمنة فيها». وإن استبعد إمكان وجود فرصة لموافقة الحركة على اتفاق سلام، أشار إلى أنها «ترغب كثيراً في التوصل إلى تهدئة مع إسرائيل، لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، لكنها تطلب في مقابل ذلك أكثر مما يطلبه المعتدلون الفلسطينيون في مقابل اتفاق سلام، فهم يطلبون العودة إلى حدود 1967، وإعادة القدس ومنح حق العودة للاجئين». وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، طلب من يدلين أن يركز تقريره الأمني على قطاع غزة فقط.

(الأخبار)